ما يتسبب ذلك من أخطار تدميرية لقطاع الزراعة الفلسطينية.

لم تكتف السلطات بمنع حفر آبار جديدة، بل أنشأت، منذ العام ١٩٦٧، جهازاً خاصاً بـ «التخطيط للمحافظة على المياه»، وفرضت، بموجب أوامر عسكرية خاصة، سياسة تطبيق نظام الحصص في الري، ووضع عدّادات لتحديد ومراقبة كمية المياه التي تضخّها الآبار الفلسطينية. وفرضت السلطات، بموجب تلك الأوامر، على المزارعين، التقيّد بكمية المياه ذاتها التي كانوا يحصلون عليها قبل العام ١٩٦٧، وحرمتهم، تماماً، من تطوير أي مشروع ري جديد. وأدّى هذا الى تقليص كبير للمساحة المروية من المساحات المزروعة بحيث أصبحت لا تتعدّى نسبة ٤ بالمئة[٣٦]. وفي العام ١٩٨٣، قامت وزارة الزراعة الاسرائيلية وشركة «ميكوروت» الاسرائيلية بتحديد كمية المياه للاستهلاك الزراعي بمئة مليون متر مكعب سنوياً، وذلك حتى العام ٢٠١٠، الامر الذي يعني، عملياً، منع زيادة مساحة الاراضي المروية، وتقليص الانتاج الزراعي الفلسطيني.

وحسب الاحصائيات الاسرائيلية، فان المخزون السنوي للمياه في اسرائيل المتدفّق من الضفة الفلسطينية المحتلة يوازي حوالى ٤٧٥ مليون متر مكعب سنوياً، في ما يبلغ مجموع مخزون مياه الضفة الفلسطينية ٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً لا يستغل السكان الفلسطينيون منها سوى الخمس (حوالى ١٢٠ مليون متر مكعب) موزّعة على النحو التالي: مئة مليون متر مكعب للزراعة، وأقل من ٢٠ مليون متر مكعب للصناعة والاستهلاك المنزلي[٣٧].

ولتبرير سياسة النهب، تتذرع سلطات الاحتلال بمصالحها الحيوية، من دون الأخذ في عين الاعتبار المصالح والحاجات الاساسية المحمية دولياً للمواطنين الفلسطينيين. فمثلاً، نُقل عن رئيس لجنة المياه التي يشرف عليها وزير الزراعة الاسرائيلي، انه: «لا يوجد مزيد من المياه لانتشار استيطان زراعي جديد». وكشف عن سرقة اسرائيل للمياه العربية في الضفة الفلسطينية المحتلة، فقال ان المواطنين الفلسطينيين استهلكوا في الزراعة ١١٠ مليون متر مكعب في العام ١٩٨٠، ولو جرت عملية استصلاح كل الاراضي القابلة للزراعة في الضفة والقطاع، لارتفع معدّل استهلاكهم للمياه لاغراض الزراعة الى ٦٠٠ مليون متر مكعب؛ ولهذا السبب تقوم اسرائيل بمنع زيادة الاستهلاك للمياه، لاغراض الزراعة[٣٨].

في السياق ذاته، كشف اليشع كالي في كتابه «المياه والسلام... وجهة نظر اسرائيلية»، عن السبب الرئيس لهذا التقييد الاسرائيلي، فأكد ان القيود الاحتلالية هذه تهدف الى منع «زيادة الضخ من الخزّانات الجوفية التي تنساب مياهها الى اسرائيل»، أي من الخزّان الغربي المشترك، «وذلك نظراً الى ان هذا الخزّان، أساساً، مستغل بكامله من قبل اسرائيل»[٣٩].

ان ما تقدم، يفضح عملية النهب الاسرائيلية للمياه الجوفية الفلسطينية. وفي حين تقوم اسرائيل بحصر استغلال الحوض الغربي بها، ومنع أية محاولات فلسطينية للمشاركة الشرعية في هذا الحوض المشترك، فانها لا تمانع في تطوير الاحواض الشرقية. وعبر تدقيق أكبر، يتبيّن ان هذا التطوير، يجري لصالح المستوطنات المقامة في ذلك الجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، ويبقي الجزء الاصغر للاحتياجات الضرورية للمواطنين الفلسطينيين. ولا تترك السلطات للمواطنين حرية استخدام هذا الجزء اليسير وفقاً لاحتياجاتهم وتطوّر قطاعاتهم الانتاجية. فالباحث كالي، اقترح تخفيض تزويد المناطق المرتفعة (نابلس، بيت لحم، رام الله والخليل مثلاً) بمياه الري، وتأمين ذلك عبر مياه